

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/23106
2 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

1991/10/02

SEP / 1991

تقرير الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

(عن الفترة ٩ نيسان/أبريل إلى
٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)

مقدمة

١ - بموجب الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ أنشأ مجلس الأمن منطقة مجردة من السلاح على طول حدود العراق - الكويت ، وقرر إنشاء وحدة مراقبة تشارك بها المهام التالية : مراقبة المجري المائي لخور عبد الله والمنطقة المجردة من السلاح ، والردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المجردة من السلاح ومراقبتها لها ، ومراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى . وبموجب القرار ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وافق مجلس الأمن على تقريره بشأن تنفيذ الأحكام السابقة (S/22454 و Add.1-3) ، ولاحظ أن قرار إنشاء وحدة المراقبين قد ورد في الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولا يمكن إلغاؤه إلا بقرار من المجلس ، وقرر أن يستعرض مسألة إنهاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت أو استمرارها ، فضلا عن طرائق عملها كل ستة أشهر .

٢ - والغرض من هذا التقرير تزويد مجلس الأمن ، قبل إجراء استعراضه ، بلمحة عامة عن الأشهر الستة الأولى من أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . وهو أيضا استكمال لتقاريره المؤرخة ٩ أيار/مايو (S/22580) ، و ١٢ حزيران/يونيه (S/22692) و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (S/23000) التي تناولت الجانب الأكبر من الفترة قيد الإبلاغ ببعض التفصيل .

إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ميدانيا

٣ - بدأ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ميدانيا بوصول كبير المراقبين العسكريين ، الميجور جنرال غرنل ، وطلائع البعثة المرافقة له إلى المنطقة المحددة للبعثة في ١٣ نيسان/أبريل . وتكونت الطلائع من مراقبين عسكريين انتدبوا بصورة مؤقتة من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وموظفين مدنيين . وعلى مدى الأسابيع الثلاثة التي تلت ذلك ، قامت باستطلاع شامل للمنطقة المحددة لها ، ووضعت خطة للوزع ونظمت وسائل النقل الخاصة بها ، وأنشأت شبكة اتصال ، وأقامت خطوط تموينها ووفرت الموظفين المتقدمين مايلزم من التدريب والتعريف . وفي ٦ أيار/مايو انتهت عمليات وزرع البعثة . ثم شرعت في مراقبة انسحاب القوات المسلحة التي كانت لا تزال موزعة في المنطقة المخضمة للبعثة . وحال استكمال الانسحاب ، أصبحت المنطقة المجردة من السلاح المنشأة بقرار مجلس الأمن حقيقة واقعة في الساعة ٢٠/٠٠ بتوقيت غرينتش في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ .

التنظيم

٤ - في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ كان ملاك البعثة يتكون من الأفراد التاليين :

المراقبون العسكريون

٧	رومانيا		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٧	سنغافورة	٣٠	السوفياتية
٧	السنگال	٧	الأرجنتين
٧	السويد	٧	اندونيسيا
٣٠	الصين	٨	أوروغواي
٨	غانا	٨	ايرلندا
٣٠	فرنسا	٦	إيطاليا
٧	فنزويلا	٩	باكستان
٧	فنلندا	٧	بنغلاديش
٧	فيجي	٧	بولندا
١	كندا	٧	تايلند

٨	كينيا	٧	تركيا
٨	ماليزيا	٧	الدانمرك
٨	الهند		المملكة المتحدة لبريطانيا
٧	هنگاريا	٢٠	العظمى وايرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة	٨	النرويج
٣٠	الامريكية	٧	النمسا
٧	اليونان	٧	نيجيريا
<u>٢٩٥</u>			المجموع

الدعم الاداري والسوقي

٢٩٢	المهندسون (كندا)
٣٠	السوقيات (السويد)
١٩	مراقبة الحركة/البريد (الدانمرك)
٥٠	الطائرات الهليكوبتر (شيلي)
<u>٥٠</u>	الدعم الطبي (النرويج)
<u>٤٤١</u>	المجموع

وتضم البعثة كذلك ١٧٧ موظفا مدنيا ، منهم ١٠٦ من موظفي الامم المتحدة و ٧١ معينون محليا . ويقوم المدنيون بتشغيل طائرتين مغيرتين شابتي الجناحين تسهم بهما الحكومة السويسرية . وبالإضافة الى ذلك ، تستعين البعثة بطائرة مستأجرة لنقل القوات والمعدات وللاتصالات بين بغداد والكويت . وقد وفرت حكومة السويد النقل الجوي بالمجان في بداية البعثة .

٥ - وراعت خطة البعثة التي صيغت في الايام الاولى من نيسان/ابريل ، ما ساد هذه الفترة من عدم تيقن كما راعت احتمال نشوء أية مخاطر . ولهذا السبب ، ألحقت

بالبعثة بصفة مؤقتة ثلاث سرايا مشاة (فيجي ، غانا ، نيبال) ، من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وسريتا مشاة (النمسا والدانمرك) من قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أجل كفالة الأمن . ولحسن الحظ لم تحدث المخاطر التي كانت متصورة في مطلع نيسان/ابريل وبنهاية حزيران/يونيه أعيدت سرايا المشاة الى بعثتيهما الأم ، كما أعيدت سرية السوقيات (السويد) التي كانت منتدبة أيضا بصورة مؤقتة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٦ - وفي بداية الامر كان توفير الدعم السوقي للبعثة صعبا حيث أسفرت الحرب عن تدمير البنية الأساسية في المنطقة أو إصابتها باضطراب خطير . ومن ثم ، اعتمدت البعثة على الدعم الكبير الذي قدمه لها جيش الولايات المتحدة وقوات الدول الأخرى المتعاونة مع الكويت . كذلك قدمت حكومتا العراق والكويت دعمهما للبعثة . ومنذ ذلك الحين تحسن الوضع واكتملت للبعثة الآن وسائل النقل ومعدات الاتصالات ، التي أُستجلب كثير منها من فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق . وخلال معظم هذه الفترة وبخاصة خلال الصيف ، كانت الأحوال المعيشية في المنطقة المنزوعة السلاح بالغة القسوة والمشقة ، وكان الأفراد العسكريين يؤون في الخيام . ومع توفر وحدات سكنية متنقلة سابقة التجهيز في أيلول/سبتمبر تحسنت الأوضاع تحسنا كبيرا . وقد انطلقت عملية انشاء البعثة من الكويت ومنها أيضا يجري تزويدها بالإمدادات ، نظرا لوجود مطار دولي بالقرب من المنطقة المجردة من السلاح .

٧ - وأحد المخاطر الشديدة التي تواجهها البعثة منذ البداية ، تتمثل في ضخامة عدد الألغام والذخائر غير المنفجرة المتخلفة عن الحرب . وقام مهندسو البعثة بتطهير حوالي ١٠٠ ١ كيلو متر من طرق الدوريات ومواقع المراقبين والمخيمات ومهابط الهليكوبتر وتخلصوا من حوالي ٧ ٠٠٠ لغما وقطعة من الذخائر غير المنفجرة . كذلك قاموا بأعمال التشييد في مختلف مرافق المخيمات وفي المقر الذي ستتواجد فيه البعثة مستقبلا في أم قصر . وهناك حاجة مستمرة لإزالة الذخائر القابلة للانفجار والمحافظة على طرق الدوريات والخدمات المقدمة في المنطقة المجردة من السلاح . وبالإضافة الى ذلك ، ستحتاج لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت ، المنشأة بموجب الفقرة ٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، قدرا كبيرا من دعم المهندسين . وقد بدأ بالفعل توفير هذا الدعم عن طريق تطهير مواقع ووضع علامات مبدئية للمسح . وحتى وقتنا الحاضر ، بلغ عدد العلامات الموضوعة ١٢١ من مجموع العلامات المخطط لها وعددها ١٦٥ علامة .

٨ - وكما أبلغت مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ (S/22916) ويجري إدخال عدد من التعديلات في عناصر الدعم السوقي . ونظرا الى الاسباب التي ذكرت أعلاه ، سيجري الإبقاء على ٨٥ مهندسا في البعثة على أن يخفض عددهم مرة أخرى عند إنجاز الاعمال الداعمة للجنة تخطيط الحدود (انظر S/22916) . وسيجري أيضا سحب وحدة السوقيات السويدية ، التي أتاحت خدماتها لفترة ستة أشهر فقط . وسيجري إدماج وظائفها مع الوظائف التي يضطلع بها أفراد وحدة مراقبة الحركة في وحدة واحدة تضم ٤٥ فردا من جميع الرتب ستقوم الدانمرك بتوفيرها . وأخيرا ، سيجري تخفيض حجم الوحدة الطبية من ٥٠ الى ٣٠ فردا . وستنفذ هذه التعديلات في الاسباع المقبلة .

٩ - وبموافقة مجلس الأمن ، أجلت تخفيض عدد المراقبين العسكريين الذي كنت قد اعترضته (S/22977 ، S/22978) . وسوف أبقى هذه المسألة قيد الاستعراض وسأعود الى المجلس بخصوصها في الوقت المناسب .

١٠ - وفي مبدأ الأمر اتخذت البعثة مقرا لها مبنى ملحقا بأحد الفنادق الواقعة جنوبي مدينة الكويت ، وفرته لها حكومة الكويت . وفي حزيران/يونيه ، نقل المقر مؤقتا الى قاعدة السوقيات في الدوحة . ومازال العمل مستمرا لتهيئة المقر الذي ستشغله البعثة في أم قصر مستقبلا .

١١ - ويجري الميجور جنرال غريندل وكبار موظفيه اتصالات وثيقة مع السلطات في بغداد وفي مدينة الكويت ويجتمع معها دوريا . وبالإضافة الى ذلك ، يجري موظفو الاتصال التابعون للبعثة اتصالات يومية مع نظرائهم في العراق والكويت . وتحتفظ البعثة بمكتب اتصال في كل من بغداد ومدينة الكويت . كذلك ، يجري الاتصال بالسلطات العراقية محليا عن طريق مكتب اتصال عراقي قائم في أم قصر .

المنطقة المجردة من السلاح

١٢ - يبلغ طول المنطقة المجردة من السلاح ٣٠٠ كيلومتر يجب أن يضاف اليها المجري المائي نحور عبد الله الذي يبلغ طوله ٤٠ كيلومترا تقريبا . والمنطقة المجردة من السلاح جرداء في معظمها وتكاد تكون خالية من السكان باستثناء بلديتي أم قصر وصفوان . ويوجد مطاران جويان في صفوان وأم قصر وميناء في أم قصر . ويخترق هذه المنطقة عدد من الطرق ، يقع معظمها في الجزء الشرقي ، إلا أن تضاريس الأرض تجعل السفر عبر هذه المنطقة سهلا وتوجد عدة مسارات من آثار المركبات لا سيما في القطاعين

الوسط والجنوبي . ومعالم الأرض في المنطقة قليلة بحيث أن من السهل أن يخطئ المرء في تحديد موقعه بدرجة كبيرة . ومن السهل أيضا أن يخطئ المرء في تعيين مواقع المحدود التي لا يزال يتعين تحديدها .

١٣ - وحينما وصلت البعثة الى المنطقة ، كان يوجد عدد كبير من المشردين في منطقة صفوان . وقد تم نقل معظم هؤلاء قبل تحديد المنطقة المجردة من السلاح ، ولم يبق سوى عدد قليل منهم في مخيم عبدلي في الأراضي الكويتية الى الجنوب من صفوان .

وزع البعثة ومفهوم عملياتها

١٤ - لأغراض تشغيلية ، قسمت البعثة المنطقة المجردة من السلاح الى ثلاثة قطاعات . وأنشأت لكل قطاع مقرا رئيسيا وستة مراكز مراقبة/قواعد دوريات . وتتمتع البعثة بكامل حرية التنقل في جميع أنحاء المنطقة المجردة من السلاح . وتبين الخريطة المرفقة وزع البعثة .

١٥ - ويركز مفهوم البعثة للعمليات ، الذي أدخلت عليه تنقيحات جديدة خلال الأشهر الأخيرة ، على الدوريات المتنقلة لغرض مراقبة طول المنطقة المجردة من السلاح وعرضها . وتستخدم مراكز المراقبة كقواعد للدوريات ، وانطلاقا منها يقوم المراقبون العسكريون بدورياتهم لخفر مناطقهم المحددة وزيارة مناطق المراقبة المؤقتة التي أنشئت في المناطق التي يجري فيها نشاط خاص أو في المواقع التي تدخل فيها الطرق ومسالك آثار المركبات المنطقة المجردة من السلاح . وعلاوة على الدوريات ، فإن جميع عمليات التنقل الأخرى كخطوط الإمداد ، على سبيل المثال ، تستخدم أيضا لأغراض المراقبة ، ويتم بصورة متكررة إرسال أفرقة تحقيق . وتُكْمَل المراقبة على الأرض بالدوريات الجوية ، باستخدام طائرات الهليكوبتر والطائرات ذاتي الأجنحة الشابتة . ومرة أخرى ، تستخدم جميع الرحلات الأخرى لغرض المراقبة .

الانتهاكات والشكاوى

١٦ - لاحظت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، منذ أن أصبحت المنطقة مجردة من السلاح في ٩ أيار/مايو حدوث ثلاثة أنواع من الانتهاكات : الغارات الأرضية الصغيرة التي تقوم بها على الأرض مجموعات صغيرة من الجنود ، وفي حالات كثيرة يقوم بها جندي واحد أو جنديان فقط ، وعمليات التحليق التي تقوم بها الطائرات

العسكرية : لجوء رجال الشرطة الى حمل أسلحة غير الاسلحة الجنبية . وقد وقع عدد من الغارات البرية ، ٦٥ عملية في الشهر الذي أعقب إنشاء المنطقة المجردة من السلاح ، مباشرة . وعندئذ وضعت البعثة علامات على الطرق الرئيسية وعلى مسالك آشار المركبات لتحديد مواقع الدخول الى المنطقة المجردة من السلاح ، وقد انخفض بعد ذلك عدد الغارات انخفاضا ملحوظا . وكانت تجري عمليات التحليق من جانب طائرات عسكرية من النوع الذي تستخدمه قوات الدول الاعضاء التي تتعاون مع الكويت ، وقامت بها أيضا ، منذ أوائل أيلول/سبتمبر ، طائرات من النوع الذي تستخدمه الكويت .

١٧ - وللتقليل من خطر الحوادث ، وكما هو متوخى منذ البداية (S/22454 ، الفقرة ٦) حصلت البعثة على موافقة حكومتي العراق والكويت بالألا يحمل رجال شرطتهما العاملون في المنطقة المجردة من السلاح سوى الاسلحة الجنبية . وقد أعرب كلا الجانبين عن توجساتهما إزاء هذا التقييد ، مشيرين الى أن المهربين وغيرهم من العناصر التي يتعين على الشرطة مكافحتها مسلحون بوجه عام بالبنادق والمدافع الرشاشة الخفيفة . وقد لاحظت البعثة ارتكاب الجانبين عددا من الانتهاكات ، بما فيها حالات اخفي فيها الشرطة البنادق في مراكزهم ومركباتهم .

١٨ - ويوجز الجدول التالي الانتهاكات التي لاحظتها البعثة :

-٨-

الكويت/قوات التحالف				العراق			
أسلحة				أسلحة			
المجموع	الشرطة	الجوية	البرية	المجموع	الشرطة	الجوية	البرية
٨٦	-	٢٩	٥٧	٨	-	-	٨ ١٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه
٥٧	-	٢٨	٢٩	٤	-	-	٤ ١٠ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه
٢٤	٦	٩	٩	٧	٦	-	١ ١٠ تموز/يوليه - ٩ آب/أغسطس
٢٧	١	١٣	١٣	٩	٤	-	٥ ١٠ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر
							١٠ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/أكتوبر
١٦	٣	٧	٦	١	١	-	-
٢١٠	١٠	٨٦	١١٤	١٩	١١	-	١٨ المجموع

وأشير موضوع جميع هذه الانتهاكات في رسائل كتابية مع الطرف المعني بغية منع تكررها .

١٩ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير ، تلقت البعثة ٢٨ شكوى كتابية من العراق ، و ١٠ من الكويت . وحقت البعثة في هذه الشكاوى واستطاعت في ١٣ حالة اثبات الحقائق من خلال عمليات المراقبة التي اضطلعت بها . وأرسلت نتائج التحقيقات الى الطرف المعني .

مسائل أخرى

٢٠ - إن أحد أهداف بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (يونيكوم) هو الردع عن انتهاكات الحدود بين العراق والكويت من خلال وجودها في المنطقة المجردة من السلاح ومراقبتها لها . ولم تتخذ البعثة موقفا بشأن موقعها على وجه التحديد انتظارا لتعيين الحدود . وتستخدم البعثة خريطة بريطانية أعطتها لكل من الجانبين للرجوع إليها . وقد وافقا على العمل بها كترتيب عملي لتيسير مهمة البعثة ودون أن يمس هذا بموقعيهما بشأن الحدود .

٢١ - ولتفادي وقوع احتكاك وحوادث ، وضعت البعثة مبدأ يقضي بأن تبقى السلطات العراقية والكويتية ومن بينها الشرطة على مسافة معقولة تصل إلى ١٠٠٠ متر من خط الحدود الظاهر على خرائط البعثة . وليس القصد هو إنشاء منطقة حرام . إذ تحتفظ السلطات بالحق في أداء مهامها في كافة الاجزاء التابعة لها من المنطقة المجردة من السلاح إلا أنه يتوقع منها أن تستشير البعثة سلفا إذا ما استدعت هذه المهام اقترابها إلى مسافة أدنى من ١٠٠٠ متر إلى خط الحدود الظاهر في خريطة البعثة . وتمكن هذه المشاورات البعثة من اتخاذ تدابير لتفادي وقوع حوادث .

٢٢ - وقد نشأت مشكلتان رئيسيتان في هذا الصدد تتمثل الأولى في نقل ١١ قذيفة من طراز "HY-2G" من المخزن في أم قصر ، وفي وقت لاحق نقل ٤ قذائف من نفس النوع . وقد أبلغت مجلس الأمن بهذا الأمر في ٥ تموز/يوليه . وتناولته البعثة مع السلطات العراقية التي قامت منذ ذلك الحين بإعادة ٤ قذائف إلى المخزن في أم قصر ولم تعد ال ١١ قذيفة الأخرى .

٢٣ - والثانية أن العراق وزع ٤ مراكز لشرطة الحدود و ١٠ مواقع لشرطة الحدود في المنطقة المجردة من السلاح . وتقع خمسة من هذه المواقع في الجانب الكويتي الظاهر على خريطة البعثة ، كما أن موقعين منها موجودان على مسافة أدنى من ١٠٠٠ متر على الجانب العراقي . وقد بذلت جهود مطولة ومكثفة في مقر الأمم المتحدة وأيضا في الميدان لإقناع العراق بنقل المواقع السبعة مسافة أكبر إلى الخلف . إلا أن السلطات العراقية أكدت أنها كانت في هذه المواقع قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وأنها لن تقبل الانسحاب بسبب ما ينطوي عليه ذلك من آثار سياسية . وقد أكدت السلطات العراقية للبعثة أن العراق سيمثل تماما لمبدأ المسافة المعقولة عندما تعين الحدود . ولاحظت البعثة مؤخرا وجود شرطة موانئ وشرطة محلية في أم قصر ، وذكرت السلطات العراقية أنها تعتزم وزع مزيد من رجال الشرطة في المنطقة المجردة من السلاح . وتعهدت باستشارة البعثة مسبقا بشأن هذا الوزع .

٢٤ - وقد أنشأت الكويت ، من جانبها ، خمسة مواقع للشرطة ونقطة شركة واحدة للمراقبة في المنطقة المجردة من السلاح . وكانت السلطات الكويتية على اتصال بالبعثة بشأن مواقع هذه المراكز وبشأن المراكز الإضافية التي تعتزم إقامتها . وكررت أيضا استعدادها للامتثال لمبدأ المسافة المعقولة إذا ما امتثلت لذلك السلطات العراقية أيضا .

٢٥ - ووفقا للخطة المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٩ (١٩٩١) ، فإن البعثة قد طلبت إبلاغها مسبقا بتحركات السفن عبر مجرى خور عبد الله (انظر S/22454 ، الفقرة ٦) وفي أيلول/سبتمبر ، لاحظت البعثة تحركات من جانب سفينة قاطرة عراقية وسفينة صيانة بين أم قصر والمجرى المائي لخور عبد الله . ولم تكن البعثة قد أُبلغت بهذه التحركات وأشارت مع السلطات العراقية التي امتثلت منذ ذلك الحين لمتطلب إخطار البعثة .

٢٦ - وأثناء آب/أغسطس ، صاد التوتر نتيجة لغارات شنها من العراق إلى داخل الأراضي الكويتية أشخاص يجمعون الأسلحة والذخيرة وغير ذلك من عتاد الحرب . وكان هؤلاء الأشخاص وغيرهم من القائمين بهذا العمل في الجزء العراقي من المنطقة المجردة من السلاح ، يرتدون أزياء مدنية ويستخدمون سيارات مدنية . وأشير أمر ما إذا كانوا في الواقع من الأفراد العسكريين ، لكن البعثة لم تتمكن من إثبات صحة ذلك . ولكنها قد أُبلغت من جانب السلطات العراقية أن السلطات تعرض مكافآت على الأشخاص الذين يستردون أسلحة وذخيرة من ميدان المعركة . كما توفرت أيضا لديها دلائل تشير إلى أن

هناك سوقا غير رسمي لهذه المواد في العراق . وعلاوة على ملاحظاتها هي ، أبلغت البعثة من جانب السلطات الكويتية بهذه الفارات وبعمليات اعتقال قامت بها . ووقع أحد هذه الحوادث التي حققت فيها البعثة في ٢٨ آب/أغسطس عندما احتجز حرس السواحل الكويتي ١٣ سفينة صغيرة واحتجز ٤٥ عراقيا في مواجهة جزيرة بوبيان الكويتية . وقد قدمت تقريرا عن هذه الأمور في ٣ أيلول/سبتمبر (S/23000 ، الفقرات ١٢ - ١٤) . وقد انقطعت بعد ذلك هذه الفارات . ومع ذلك فقد لاحظت البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر في قطاعها الجنوبي وجود عراقيين يجمعون الفاما على الجانب الكويتي من الخط الظاهر في خريطة البعثة في حقل الالفام الذي يمتد على هذا الخط .

٢٧ - واستمر في الجانب العراقي من المنطقة المنزوعة السلاح جمع المعدات العسكرية والذخيرة . وقد رُفعت مؤخرا الالفام والمعدات الحربية التي لم تنفجر . ومن الواضح أن هناك أشخاصا يشاركون في هذا النشاط الخطر ليسوا مدربين عليه ، وقد وقعت إصابات متعددة ، وعلى حد علم البعثة لقي ١٦ شخصا على الأقل حتفهم خلال العشرة أيام الأخيرة . وحُمل عدد كبير من المصابين إلى مواقع البعثة ومن هناك أجلوا بطائرة هليكوبتر وقام بمعالجتهم موظفون تابعون للبعثة . وقد أشارت البعثة الأمر مع السلطات العراقية لأسباب إنسانية . وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أبلغت السلطات الكويتية البعثة أنها أصدرت تعليمات صارمة إلى الشرطة لوقف المدنيين عن جمع الالفام في المنطقة المجردة من السلاح . ولذا فمن المأمول ألا تتكرر المشاكل الواردة ذكرها في هذه الفقرة والفقرة السابقة .

٢٨ - ولقد أشرت سابقا إلى ما يسمى "سوق الغنم" ، وهو سوق غير شرعي يجري فيه الاتجار في الكحول والأسلحة والماشية (S/23000 ، الفقرة ١١) . وقد نقل هذا السوق مؤخرا إلى موقع يمتد عبر خط الحدود في القطاع الجنوبي . وفي ١٥ أيلول/سبتمبر تلقت البعثة شكوى من موظف الاتصال الكويتي مشفوعة بطلب أن تقوم بالتحقيق في حادث زعم فيه أن ٨٠ رجلا مسلحا من السوق قد هاجموا موقعا للشرطة الكويتية بالبندق والقبائل اليدوية مصوبة بالدفع الصاروخي وأخذوا رهينة اثنين من رجال الشرطة . ولم يجد فريق البعثة الذي حقق في الحادث أي دليل على وقوع ضرر لحجرات الشرطة أو سياراتها وثبت أن رجلي الشرطة المفقودين كانا في مهمة في مدينة الكويت . وفي سوق الغنم ، صرح التجار بأنهم اقتربوا من مركز الشرطة طلبا للماء لكن رجال الشرطة فتحوا النيران وقتلوا شخصا واحدا . ووجد فريق البعثة جثة ذلك الرجل على بعد نحو ٣٠ مترا من مركز الشرطة كما عرضت على الفريق في سوق الغنم شاحنة مياه بها شقوب لطلقات رصاص عديدة .

الجوانب المالية

٢٩ - إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة بعد ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، فإن تكلفة الاحتفاظ بالبعثة لفترة ستة أشهر ستبلغ حوالي ٤٠ مليوناً من الدولارات على أساس أن تستمر بقوتها ومسؤولياتها الحالية . وسوف تطلب الموارد اللازمة للإبقاء على البعثة إلى ما بعد ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، وفي حالة تمديد الولاية لفترة تتجاوز الستة أشهر ، سيقدم الأمين العام تقريراً إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بشأن الموارد الإضافية اللازمة .

ملاحظات

٣٠ - خلال الأشهر الستة الماضية ، قامت البعثة بوزع قواتها في منطقة عملها واضطلعت بمهامها عملاً بالولاية التي خولها أياها مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١) ووفقاً لخطة التنفيذ التي اعتمدها المجلس في قراره ٦٨٩ (١٩٩١) . وعموماً فإن المنطقة المجردة من السلاح التي أنشأها مجلس الأمن كانت محل احترام وكانت المنطقة هادئة . وبذا تكون البعثة قد أدت الغرض الذي أنشئت من أجله ، وفي ضوء جميع الظروف ، فإنني أوصي بأن يبقّيها مجلس الأمن في المنطقة لفترة ستة أشهر أخرى .

٣١ - وكما هو مبين في الفقرة ١٨ أعلاه ، كان هناك عدد قليل نسبياً من الانتهاكات نتيجة غارات برية قام بها أفراد عسكريون في المنطقة المجردة من السلاح كما أن تواتر هذه الحالات أخذ في التناقص . وكان مصدر الاحتكاك الرئيسي خلال الأشهر الستة قيد الاستعراض هو حركة الأفراد من العراق إلى الكويت عبر حدود لم يتم رسمها بعد . وبالنظر إلى التجربة الأخيرة للكويت ، فمن الطبيعي أن عمليات عبور الحدود بغير تصريح هذه تشير قلق السلطات الكويتية وقد أشارتها بصورة متواترة مع البعثة .

٣٢ - وبعض عمليات عبور الحدود هذه يقوم بها البدو وهي تمثل ممارسة قديمة تصدى لها الجانبان كلاهما في الماضي . وشمة عمليات عبور أخرى يقوم بها الباعة والزبائن الذين يرتادون السوق غير الرسمية المسماة "سوق الغنم" ، والتي يتغير موقعها من حين لآخر في منطقة الحدود . وتشير هذه التحركات قلق البعثة لما ينشأ عنها أحياناً من حوادث عنيفة ولأن الأشخاص الذين يرتادون سوق الغنم يحملون أسلحة ذات عيار أكبر من الأسلحة المسموح للشرطة على كلا الجانبين بحملها ، كما أنهم يتجرون بتلك

الأسلحة . وهذه أساسا مشكلة تتعلق بالقانون والنظام وقد وجهت البعثة نظر الحكومتين كلتيهما إليها .

٣٣ - هناك فئة شالكة من عمليات عبور الحدود تنجم عن توغل أشخاص من العراق داخل الكويت بحثا عن الأسلحة والذخائر وغيرها من أنواع عتاد الحرب . وبالقدر الذي استطاعت البعثة أن تتحقق منه فإن هؤلاء الأشخاص مدنيون تجذبهم الاثمان التي يحصلون عليها لقاء تلك الاصناف من الذين يشترونها في العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية . وقد أشارت البعثة هذه المشكلة ، أيضا مع السلطات العراقية سواء لما تسببه من توتر ، ولأسباب انسانية تتصل بالاصابات الاليمة التي يتعرض لها الأشخاص الذين يمارسون هذه الاعمال الشديدة الخطورة (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) .

٢٤ - وقد أساءت بعض الدوائر فهم مسؤوليات البعثة ازاء عمليات العبور غير المصرح بها هذه بغثاتها المختلفة . وفي بداية وزع البعثة لقواتها واجهت توقعا سائدا على نطاق واسع في المنطقة بأنها ستفزع بالمسؤولية الشاملة في المنطقة المجردة من السلاح وتقوم بدور الشرطة فيها . وفي إطار هذا التوقع نفسه ، كان يطلق عليها في أحيان كثيرة اسم "قوات الأمم المتحدة" . وما زالت هذه التوقعات قائمة الى حد ما . ومن ثم فمن المفيد أن نكرر أن البعثة شكلت بوصفها بعثة مراقبة وليس لديها سلطة ، بموجب أحكام القرار ٦٨٩ (١٩٩١) ، للاضطلاع بمهام انفاذ القانون . كما أنها لا تملك القدرة على ذلك ، فالمراقبون العسكريون غير مسلحين كما أن عناصر المشاة قد سحبت .

٣٥ - واستمرار وجود نقاط للشرطة العراقية على الجانب الكويتي من الخط الظاهر في خريطة البعثة ما زال مسألة مثيرة للقلق . وقد أصدرت تعليمات الى كبير المراقبين العسكريين للبعثة بأن يثابر في جهوده الرامية الى سحب نقاط الشرطة هذه الى ما وراء الخط .

٣٦ - لقد أدت البعثة عملها بصورة جيدة ، بالتعاون مع الطرفين . وقد أثبتت مفهومها للعمليات ملاءمته للمهمة كما أن الميجور جنرال غريندل واثق من أن البعثة قادرة على اكتشاف أي تحركات عسكرية ذات شأن تحدث داخل المنطقة المنزوعة السلاح أو بالقرب منها . ومع تزايد الخبرة ، سوف تزداد عمليات البعثة تحسنا . ومع ذلك هناك أحد الجوانب في طرائق عملها يبدو أنه يتطلب تحسينا مبكرا . ويتصل هذا بقدرتها على المراقبة . ولا سيما عندما تحد الظروف المناخية من مجال الرؤية وتتعدر المراقبة الجوية . ولا يمكن التغلب على هذه المصاعب بزيادة عدد المراقبين العسكريين ،

فالبعثة لديها عدد ملائم جدا من الافردا . ويبدو أن المعدات الالكترونية ، ولا سيما الرادار . توفر الوسيلة الوحيدة لضمان المراقبة المستمرة في كامل المنطقة المجردة من السلاح . وقد قدم الجنرال غريندل توصية بهذا الشأن تجرى دراستها في الوقت الراهن ، مع مراعاة الاعتبارات المالية والتشغيلية .

٣٧ - وختاما ، فإنني أود أن أعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بأفراد في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت والتي قدمت دعما في أشكال عملية أخرى . كما أود أن أعرب عن تقديري للجنرال غريندل والعاملين معه من عسكريين ومدنيين ، وللمراقبين العسكريين وجنود الوحدات المساندة على المهارة والتفاني اللذين أدوا بهما مهامهم في ظروف صعبة .

- - - - -

